المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

التكوين المهني الأساس
مفاتيح من أجل إعادة البناء

ملخص التقرير

مارس
2019

يشكل التكوين المهني إمكاناً وازناً من شأنه الإسهام، بالأساس، في بلوغ ما يلي:

- تحسين أداء المنظومة التربوية، والرفع من نجاعتها ومردوديتها؛
- إنتاج الثروة وتنميتها وبناء الرأسمال البشري، وتحقيق الارتقاء بالفرد والمجتمع، وهو ما يجعل منه رهانا للدولة والمجتمع بمختلف مكوناتهما؛
- تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- تعزيز قدرات الأفراد، كيفما كانت وضعياتهم، على الاندماج في سوق الشغل، والرفع من تنافسية المقاولة.

لذا، فإن النموذج التنموي الجديد، الذي تنكب بلادنا على إعداده وإرسائه بإسهام مختلف المؤسسات والإدارات والهيئات، مدعو لوضع التكوين المُؤهّل للعنصر البشري في مقدمة أولوياته، بالنظر لكون إصلاح منظومة التربية والتكوين يشكل أساس إنجاح باقي الإصلاحات المهيكلة .

يسعى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى أن يجعل من هذا التقرير، الذي يتناول التكوين المهني الأساس، إطارا مرجعيا استراتيجيا وخارطة طريق، تُوفّر أفضل شروط إنجاح إعادة بناء منظومة التكوين المهني ببلادنا.

يتضمن التقرير تشخيصا لواقع التكوين المهني ببلادنا، بما أحرزه من مكتسبات وما يعتريه من اختلالات. كما أنه يقدم مفاتيح أساسية من أجل إصلاح التكوين المهني الأساس، في إطار اندماجه في المنظومة التربوية.

حصيلة متباينة واختلالات ما تزال قائمة

يبرز تشخيص واقع التكوين المهني الوارد في القسم الأول من التقرير، أهم المكتسبات التي حققها منذ تأسيسه. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- التطور المطرد للطاقة الاستيعابية (أكثر من 2000 مؤسسة وفضاء للتكوين) ولأعداد المتدربين، البالغ اليوم أكثر من 400 ألف متدرب؛
- تنوع المتدخلين والقطاعات المكونة، خصوصا ما يتعلق بالقطاع العمومي: مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وقطاعات الفلاحة، والصناعة التقليدية، والصيد البحري، والسياحة...، إلى جانب قطاع التكوين المهني الخاص، والمقاولات المتدخلة، والغرف المهنية؛

- اعتماد أنماط للتكوين تكرس المقاولة بوصفها فضاء ضروريا ومتميزا للتكوين، من خلال بلورة نمطي التكوين بالتمرس وبالتدرج المهني؛
- تنويع مسالك التكوين بهدف مواكبة الأوراش الاقتصادية الكبرى للبلاد؛
- بلورة مجموعة من الأدوات بغية تعزيز ملاءمة التكوين مع التشغيل، وتحقيق حكامة أكثر نجاعة لهذا القطاع، ولاسيما مرجعيات المهن والكفايات، ودلائل المهن والحرف، وإرساء نظام للتقييم، وترسانة قانونية متطورة.

في مقابل هذه المكتسبات، يعاني التكوين المهني من اختلالات بنيوية متعددة، تعيق بلوغ الأهداف المتوخاة منه، من بين أهمها:

- نموذج غير منسجم يفتقر إلى الإلتقائية، ويتسم بتداخل عدة أنواع وأنماط ومقاربات لعمليات التكوين؛
- محدودية الميزانيات المخصصة للقطاع، وضعف في عقلنة استعمال الموارد المرصودة واستثمارها الأمثل؛
- محدودية التنسيق بين الأطراف المعنية من تجلياتها حالات تعارض المصالح بين المتدخلين؛
- عدم التلاؤم مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث الكم أو الكيف، وهو ما تؤكده النسب المحدودة للاندماج والتشغيل؛
- استمرار التصور السلبي عن التكوين المهني، مَردُّه، على الخصوص، إلى كونه لا يشكل دائما اختيارا لبناء المشروع الشخصي للمتعلم، وإلى الصعوبات التي يواجهها خريجوه في ولوج سوق الشغل، و إلى ضيق آفاق متابعة المسار الدراسي بالنسبة للأشخاص الراغبين في ذلك؛
- استثمار عمومي ضعيف المردودية، بالنظر إلى آثاره التي لا ترقى إلى الأهداف المنتظرة من التكوين المهني.

كل هذا يستدعي إعادة بناء هذا التكوين، حتى يتسنى له القيام بدوره كاملا في التأهيل و الارتقاء الاجتماعي، وفي الاستجابة لحاجات البلاد من الكفاءات الملائمة .

مفاتيح من أجل إعادة بناء التكوين المهني الأساس

■ الأهداف المتوخاة

- ترسيخ الاستمرارية اللازمة لمسارات التعليم والتكوين داخل المنظومة التربوية. من شان هذا التمفصل أن يمكن ،بالأساس ، مما يلي :
  - تحقيق سلاسة أكبر في الممرات بين الأسلاك والمستويات؛
  - توضيح الرؤية بخصوص مختلف المسالك الممكنة داخل المنظومة التربوية؛
  - توفير إمكانات التوجيه، وإعادة التوجيه، استجابة لميولات المتعلمين(ات)؛
  - تمكين المتعلمين (ات)، من الإعداد اللازم لولوج الحياة المهنية؛
  - تمكين التلاميذ (ات)، ممن يواجهون صعوبات في مواصلة مسارهم التعليمي، من اكتساب تأهيل مهني؛
  - إمكانية العودة، مدى الحياة، إلى المنظومة التربوية، بعد التصديق على التجربة المهنية وتقييم حصيلة الكفايات.
- تحقيق الملاءمة بين التكوينات المتوفرة وحاجات سوق الشغل، مع استباق التحولات التي تعرفها المهن والكفاءات؛
- تحسين الأداء النوعي والكمي للتكوين المهني، بالاستناد أساسا على رافعتي الحكامة والنموذج البيداغوجي؛
- الارتقاء بالتكوين المهني والمهنين وتثمينه، وإعادة الاعتبار لدوره في الإرتقاء الاجتماعي للأفراد واندماجهم؛
- تكوين رصيد من الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة، بقصد استقطاب الاستثمارات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

■ مفاتيح إعادة البناء المقترحة

1. هندسة مندمجة للمسارات المهنية

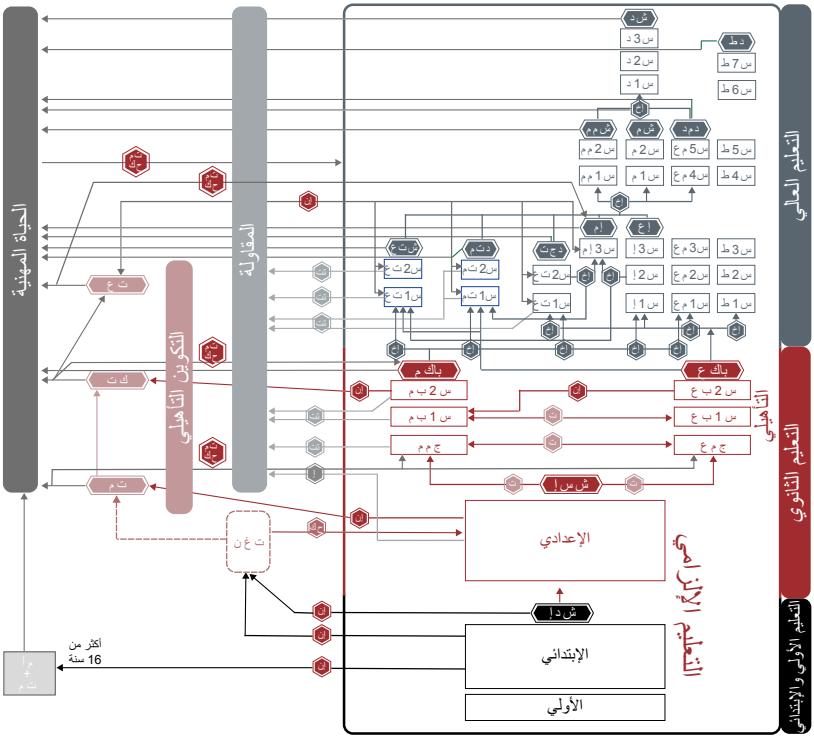

مفتاح

ت غ ن : تربية غير نظامية
م ا + ت م : محاربة الأمية + تأهيل مهني
ش د إ : شهادة الدروس الابتدائية
ش س إ : شهادة نهاية السلك الإعدادي
باك ع : باكالوريا عامة
باك م : باكالوريا مهنية
د ت م : دبلوم تقني متخصص
ش ت ع : شهادة التقني العالي
د ج ت : دبلوم التقني الجامعي
إ ع : إجازة عامة
إ م : إجازة مهنية
ش م : شهادة الماستر
ش م م : شهادة الماستر المتخصص
د م د : دبلوم مهندس دولة
د ط : دكتوراه الطب
ش د : شهادة الدكتوراه

ت م : التأهيل المهني
ك ت : كفاءة تقنية
ت ع : تأهيل عالي

إستئناس مهني واكتشاف المهن
تكوين بالتناوب
إختيار
إنقطاع عن الدراسة
توجيه
حصيلة الكفايات
التصديق على المكتسبات + حصيلة الكفايات
مرحلة مؤقتة في أفق تقوية قدرات المنظومة للإحتفاظ بالتلاميذ

في اتجاه الحياة العملية
ممرات
في اتجاه المقاولة في إطار التكوين بالتناوب
في اتجاه التكوين التأهيلي (مرحلة مؤقتة)

تنبني الهندسة المقترحة على 3 مكونات: المسارات المهنية، والتكوين التأهيلي، والمقاولة. ومن خلالها يتأتى ما يلي :

- تأسيس المسارات المهنية والممهننة (الثانوي التأهيلي؛ العالي) من الآن فصاعدا لسبيل مندمج للتكوين المهني؛
- جعل المقاولة شريكا متميزا في إطار التكوين بالتناوب؛
- اعتبار التكوين التأهيلي صمام أمان، يهدف إلى:
  - منح المنقطعين عن الدراسة فرصةً للتأهيل قصد ولوج الحياة المهنية لاحقا؛
  - تمكينهم، بعد المرور عبر تجربة مهنية، من العودة إلى المنظومة التربوية.
- إتاحة إمكانية استكمال التكوين والعودة إلى المنظومة التربوية ، على امتداد الحياة المهنية ،في اعتبار لحصيلة الكفايات والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية؛
- المزاوجة بين برامج محاربة الأمية وبرامج التربية غير النظامية، وبين التكوين المهني، على نحو يمكّن من إدماج الوافدين من هذه البرامج، في الحياة العملية (بالنسبة للذين بلغوا السن القانونية للتشغيل)، أو إعادة الإدماج في المنظومة التربوية (بعد وضع حصيلة كفاياتهم).

تنتظم الهندسة المقترحة، حسب الأسلاك، كما يلي:

التعليم الالزامي

✓ **على مستوى التعليم الابتدائي**

- الاستئناس بالأنشطة والأشغال التطبيقية واليدوية، وتيسير الانفتاح الأولي على مختلف المهن.

✓ **على مستوى التعليم الإعدادي**

- إدراج بُعدٍ تكويني ضمن المناهج الدراسية لهذا السلك، يستهدف توفير تحسيس أولي بالعالم الاقتصادي، وتعميق المعرفة بمختلف المهن؛
- العمل على جعل هذا التكوين عامًا ومعمما على جميع المتعلمين(ات) بهذا السلك.

- تمكين التلاميذ (ات) في وضعية انقطاع أو هدر مدرسي على مستوى التعليم الإلزامي، من الاستفادة من برنامج للتكوين التأهيلي، يخول لهم ولوج سوق الشغل (بالنسبة لمن بلغوا السن القانونية لذلك)، كما يتيح لهم إمكانية إعادة الالتحاق بالمنظومة التربوية (بعد وضع حصيلة لكفاياتهم وتحيين معارفهم).

التعليم الثانوي التأهيلي

- يتوج المسار المهني بالثانوي التأهيلي بالباكالوريا المهنية، وتُمكن حاملها من متابعة تكوينه بالتعليم العالي بالمسارات العامة، أو التقنية أو التكنولوجية أو المهنية. كما أنها تؤهله لولوج الحياة المهنية مباشرة، مع توفير إمكانية العودة إلى منظومة التربية والتكوين، واستكمال المسار الدراسي، لكل راغب في ذلك.
- في حالة الانقطاع في هذا الطور، يمكن للمنقطعين متابعة برنامج للتكوين التأهيلي.

التعليم العالي

- تمنح الباكالوريا المهنية نفس الآفاق من أجل متابعة الدراسة التي تمنحها البكالوريا العامة؛
- يمكن لحاملي الشهادات المهنية من مستوى الباكالوريا + سنتين (دبلوم التقني المتخصص؛ الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا؛ دبلوم التقني العالي)، إما متابعة تكوينهم بالإجازة المهنية أو العامة، لمن توفرت له الشروط اللازمة لذلك، أو الولوج المباشر للحياة المهنية؛
- في حالة الفشل في الحصول على دبلوم جامعي، يمكن للطالب اللجوء إلى تكوين تأهيلي عالٍ، يؤهله لولوج الحياة المهنية. هذا التكوين يفتح أيضا باب العودة لاستكمال تكوينه الجامعي.

2. نموذج بيداغوجي متجدد

يتعين تمكين المتعلم من أُسّ مشترك من المعارف العامة، والكفايات اللغوية والمهارات الحياتية، «soft skills»، إلى جانب اكتسابه للكفايات المهنية، وللمعرفة الجيدة بالوسط المهني.

من أجل ذلك، تستند عملية إعادة هيكلة النموذج البيداغوجي إلى الرافعات التالية :

- تكوين يرتكز على نمط موحد للتناوب، يتم تعميمه على مختلف مسالك التكوين المهني؛ وينبغي لهذا النمط التكويني أن يكون مرنا، جذابا بالنسبة للمقاولات وملائماً لمختلف المسارات التكوينية؛
- عرض تكويني من «جيل جديد»، يقوم على مراجعة منتظمة لبرامج التكوين من أجل تكييفها مع الخصوصيات والحاجات الوطنية والجهوية؛ كما يتعين أيضا تصور مؤسسات جديدة ذات بعد مهني أو ملاءمة الفضاءات القائمة، وفق هندسة مواتية (مدن المهن والكفاءات)؛
- نظام «للمجزوءات» يتم اعتماده في مختلف مراحل التكوين، من أجل استيعاب أفضل لمسارات التكوين وللممرات بين مختلف الأطوار؛
- هندسة للتكوين ترتكز على اكتساب الكفايات الضرورية لممارسة المهن وتحسين القابلية للتشغيل؛ مع مراعاة ضرورة تنويع المقاربات البيداغوجية المؤسسة لهذه الهندسة حسب تنوع سياقات التعلم واختلاف المتعلمين المستهدفين؛
- تمكن أكبر من اللغات وتنويع في لغات التكوين؛
- تنمية المهارات الحياتية وروح المقاولة لدى المتعلمين؛ والمتعلقة بالأساس بالسلوك والقدرة على التواصل وعلى حل المشكلات واتخاذ القرار؛
- تطوير استعمال التكنولوجيات الرقمية والتكوين عن بعد، والتشجيع على الاستعمال المكثف لتقنيات الاعلام والاتصال في قطاع التكوين المهني، سواء باعتبارها مجالات للتكوين (المهن الرقمية) أو من حيث كونها أدوات بيداغوجية وفضاءات افتراضية للتكوين.

3. تجديد نظام توجيه الشباب في اتجاه رؤية أكثروضوحا لمسارات التعليم والتكوين

من شأن نظام التوجيه الجديد أن يشكل آلية ناجعة للمواكبة وتيسير إنضاج ميولات واختيارات المتعلمين التربوية والمهنية، ولا سيما من خلال:

- إمكانية توجيه أو/وإعادة توجيه المتعلمين منذ نهاية التعليم الإعدادي إلى غاية التعليم العالي، نحو المسارات المهنية والمهننة؛

- إرساء إطار منسَّق ومتعاضد للتوجيه؛ بتوفير مستشارين للتوجيه لدى شبكات المؤسسات في مرحلة أولى، ثم على صعيد كل مؤسسة للتعليم الثانوي في مرحلة ثانية؛
- إرساء مجزوءة لمواكبة المتعلمين في اختياراتهم فيما يتعلق بالتوجيه؛
- وضع إطار وطني لتعاضد هيئات الإرشاد التربوي حول التكوينات، ومسارات الدراسة في المنظومة التربوية، وفرص الشغل والاندماج المهني، المتوافرة بمحيط المؤسسة.

4. دعم القدرات المهنية للفاعلين العاملين في مجال التكوين

يتم ذلك من خلال:

- إرساء بنيات للتكوين قصد التأهيل المهني للفاعلين، وفق نظام للتناوب بين مركز التكوين، ومؤسسة التكوين، والمقاولة، بالنسبة للأساتذة المكلفين بالتكوين، والمصاحبين؛
- وضع برنامج نوعي خاص بتأهيل وتطوير الكفايات المهنية والبيداغوجية للمتدخلين المزاولين.

5. إعادة النظر في نماذج الحكامة والتمويل

يقترح في هذا الصدد، إعادة النظر في نموذج حكامة التكوين المهني، على نحو يضمن تحقيق وضوح أكبر في الرؤية، فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين؛ وإشراك المقاولة في صلب سيرورة اتخاذ القرار؛ وتفعيل الصلاحيات الجديدة للجهة.

كما يتعين أيضا العمل على جعل نموذج الحكامة الجديد هذا، مستندا إلى آليات للقيادة، والتقييم، والضبط، كفيلة بتمكين التكوين المهني من استيعاب تحولات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الرصد الاستراتيجي في هذه الميادين.

ويستدعي نموذج تمويل التكوين المهني، إعادةً للنظر من خلال سن سياسة عمومية إرادية، تستهدف تطوير هذا القطاع. فإلى جانب التزامات الدولة في هذا المجال، يتعين على الجهات المساهمة في تمويل هذا القطاع، في إطار سياستها في مجال التنمية الجهوية.

6. تثمين التكوين المهني

ينبغي تثمين التكوين المهني الأساس خاصة لدى الشباب، وأسرهم، والفاعلين المكلفين بالتكوين. يقتضي ذلك على الخصوص:

- تشجيع التميز، والترويج للنجاحات التي عرفها بعض خريجي التكوين المهني، ونشرها؛
- ترسيخ مبدأ التمييز الإيجابي باعتباره رافعة لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، وذلك لفائدة الشباب المنقطعين عن الدراسة، وأولئك الذين لا يتوفرون على تأهيل مهني؛ والشباب المنحدرين من الوسط القروي؛ والنساء؛ والأشخاص في وضعيات خاصة، مع تحقيق الالتقائية مع البرامج الاجتماعية، وبرامج التنمية البشرية؛
- تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب، والملاءمة مع سوق الشغل مع الأخذ في الاعتبار تطور تنظيم العمل ومهن المستقبل؛
- تشجيع الانفتاح على دول العالم، بالنظر لكون التكوين المهني يشكل آلية استراتيجية لدعم الاشعاع القاري والدولي لبلادنا.

■ توفير الشروط اللازمة لإعادة بناء التكوين المهني

إن ورش إعادة بناء التكوين المهني رهين بتوفير عدد من الشروط القبلية المتمثلة، على الخصوص فيما يلي:

- تأهيل القطاعات المكونة المكلفة بالتكوين المهني، بهدف إدخال تغييرات، ومن ثم، تحقيق انخراطها في التحولات التي ستفضي إليها إعادة بناء التكوين المهني؛
- تفعيل دور الجهة في تطوير التكوين المهني، عبر نقل الاختصاصات والموارد البشرية والمالية الضرورية؛
- الانتقال الفعلي إلى مرحلة أكثر تقدما في مسار التعاون والشراكة مع النسيج الاقتصادي، في إطار علاقة تقوم على منطق «رابح-رابح»؛
- ربط سياسات التكوين بسياسات التشغيل، وإرساء برامج للدعم الاجتماعي لفائدة الشباب المنقطعين عن الدراسة، ولمن هم بدون تأهيل مهني؛
- تحيين الإطار القانوني للتكوين المهني.

■ توصيات لمواكبة التغيير

ينبغي التأكيد على أن الطموح الأساس لهذا التقرير، المتمثل في إعادة بناء التكوين المهني، يجب ألا يحجب ضرورة الوعي بالصعوبات التي يمكن أن تعترض تفعيل التغيير المنشود؛ وهو ما يستدعي استحضار المبادئ التالية في عملية التنفيذ:

- التفعيل التدريجي للتغيير؛
- نهج مقاربة تشاركية متعددة الفاعلين؛
- التقييم المنتظم لمسار الإصلاح.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma